2025	Vol. 16 .NO.(68)	الصفحة(929-945)	الاصدار (16) ،العدد (68)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

دور الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في دعم القضية الفلسطينية 1964 – 1975

اسم الباحث/ ة (1): م. د. عبد الله صالح عبد الله

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة تكريت / كلية الآداب

ملخص البحث عربي:

يعد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود واحداً من أهم ملوك المملكة العربية السعودية الذين أعطوا القضية الفلسطينية اهتماماً كبيراً، فقد اعتبرها قضية إنسانية تهم العالم بأسره، وهي قضية عربية وإسلامية تتطلب التضامن والدعم اللازمين من قبل الدول العربية والإسلامية.
ودعا الملك فيصل الى بذل الجهود من أجل إحقاق الحقوق والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وكفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة، ودعا الى أهمية توحيد الجهود العربية من أجل هذه القضية المركزية للأمة العربية، وألاّ يتم اتخاذها وسيلة للمساومات والمزايدات الإعلامية، وأن يتحرر العرب من ضغوطات الدول الغربية التي سعت وتسعى لتحويل الأنظار عن حقيقة القضية الفلسطينية وجعلها قضية لاجئين ليس إلا.

الكلمات المفتاحية: فيصل بن عبد العزيز – القضية الفلسطينية، سياسة السعودية الخارجية

Corresponding author:

The role of King Faisal bin Abdulaziz Al Saud in supporting the Palestinian cause 1964-1975

Name of the researcher (1): M. Dr. Abdullah Saleh Abdullah

Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history

Place of work: Tikrit University / Faculty of Arts

Research summary Arabic:

King Faisal bin Abdulaziz Al Saud is one of the most important kings of the kingdom of Saudi Arabia who gave the Palestinian issue great attention, he considered it a humanitarian issue of concern to the whole world, an Arab and Islamic issue that requires the necessary solidarity and support by Arab and Islamic countries.
King Faisal called for exerting efforts to realize the legitimate rights and demands of the Palestinian people, and their struggle to regain their legitimate rights, and called for the importance of uniting Arab efforts for this central issue of the Arab nation, and not to be taken as a means of bargaining and media bidding, and for the Arabs to be freed from the pressures of Western countries that have sought and seek to divert attention from the reality of the Palestinian issue and make it a refugee issue only.

Keywords: Faisal bin Abdulaziz-the Palestinian issue, Saudi Arabia's foreign policy
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 النشر المباشر- أيلول

 Corresponding author:

المقدمة:

المقدمة ونطاق البحث وتحليل المصادر :

شكلت القضية الفلسطينية على امتداد التاريخ المعاصر القضية المركزية الأولى للعرب، فقد استأثرت باهتمام جيل عربي بأكمله، وأضحت محركاً للأنظمة العربية التي سعت لاتخاذها في أولويات اهتماماتها، ولم تتردد عن الإيحاء بأنها تعمل من أجلها لكسب الجماهير الى جانبها، لأن هذه القضية ظلت هي الفيصل في تحديد مدى وطنية ورجعية أي نظام عربي حسب موقفه منها.

كان للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود موقفه من القضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية عربية وإسلامية، وليست قضية سياسية أو اقتصادية أو قضية لاجئين، واتخذ تجاهها عدداً من المواقف التي دللت على دعمه لها، لأنها قضية دينية أكثر مما كونها قضية قومية، وحدد موقف بلاده من هذه القضية بعدم الصلح مع (إسرائيل) وعدم الدخول في مفاوضات معها لأنها كيان غاصب وتوسعي، ودعا الى بذل الجهود من أجل تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ودعمه بكل الإمكانات العربية المتاحة، وتنفيذ جميع القرارات الدولية التي تؤكد حق الفلسطينيين في العودة الى بلادهم وإقامة دولتهم المستقلة على أرض فلسطين.

سعت المملكة العربية السعودية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود للمشاركة في حرب الخامس من حزيران 1967، واشتركت فعلياً بجانب الجيش الأردني، إلا أن هذه المشاركة لم تكن فاعلة ومؤثرة، لأن الكيان الصهيوني حقق انتصارات سريعة على الجيوش العربية واحتل أراضٍ واسعة من سوريا ومصر وكل فلسطين المحتلة، وعندما توقف إطلاق النار في الحادي عشر من حزيران 1967 أبقت المملكة العربية السعودية قواتً لها في المملكة الأردنية الهاشمية انطلاقاً من سياسة التضامن العربي، كما دعمت دول المواجهة مادياً ومعنوياً، فضلاً عن تأكيدها على عروبة القدس وتخليصها من نيران الاحتلال الصهيوني البغيض لها.

وأبان الحرب العربية – الصهيونية عام 1973 كان لملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز آل سعود موقفه في هذه الحرب، ومن الحظر النفطي الذي تم فرضه على دول العدوان التي ساندت (إسرائيل)، رغم أن هذا الحظر لم يستمر طويلاً، إلا أنه أكد لهذه الدول إمكانية استخدام العرب لسلاح النفط في المعركة القومية، واستفادت العرب من الموارد النفطية وجعلها سلاحاً فعالاً في خدمة قضاياهم القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

نطاق البحث :

Corresponding author:

تحدد البحث في المدة الزمنية ما بين 1964 و1975، إذ تشكل المدة الأولى تسنم الملك فيصل بن عبد العزيز الحكم من سلفه الملك سعود بن عبد العزيز، في حين يشكل عام 1975 نهاية عهد الملك فيصل الذي فقد حياته بسبب دعوته للصلاة في القدس في العام المقبل، إذ قُتل من قبل أحد أقاربه الذي عُد مجنوناً، لتدخل القضية الفلسطينية في متاهات جديدة، وتشتيت الجهود العربية في مواجهة الصهاينة وحدوث مساومات مؤامرات استهدفت هذه القضية ومازالت.

تحليل المصادر :

اعتمد البحث على مصادر متنوعة ومختلفة يقف في مقدمتها ملفات دار الكتب والوثائق المحفوظة نسخ منها في المكتبة الوطنية ببغداد، وتمثل هذه الوثائق غير المنشورة تقارير السفارة العراقية في جدة وفي عمان عن تطورات القضية الفلسطينية ومواقف الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود منها، وتكمن أهميتها أنها وثائق رسمية رفعها الدبلوماسيون العراقيون في المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية عن سير الأحداث في هذين البلدين العربيين. كما أن لوثائق الخارجية الأمريكية حصتها في البحث، لأنها تعطي صورة معينة عن موقف الإدارة الأمريكية من استخدام العرب لسلاح النفط في حرب تشرين 1973.

ألفت الوثائق العربية المنشورة التي وردت في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية حيزاً مهماً من المعلومات التي أوردها متن البحث، فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية كتباً سنوية عدة عن القضية الفلسطينية منذ عام 1964 حتى عام 1975 استفاد منها البحث.

كما استفاد البحث من الكتب العربية مثل كتاب السيد عليوه (الملك فيصل والقضية الفلسطينية) وكتاب خليل عبد الوهاب المعنون (جلالة الملك فيصل المعظم) وكتاب أميل الخوري المعنون : (أحاديث الملك فيصل عن القضية الفلسطينية) وغيرها من الكتب التي تطرقت الى مواقف الملك فيصل بن عبد العزيز من القضية الفلسطينية.

وأفاد البحث من عدد من الجرائد العربية التي نشرت تصريحات وأحاديث الملك فيصل الأول عن تطورات القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية ولقاءات الصحفيين العرب معه لاستبيان رأيه في ما كان يدور على الساحة العربية من تطورات لهذه القضية المركزية التي شغلت حيزاً في تفكيره. كما استفاد البحث من إطروحات الدكتوراه التي تطرقت الى الموضوع بالتفصيل.

وختاماً أرجو أن ينال هذا البحث الرضا والقبول من لدن المعنيين في مواقف الحكام العرب من القضية الفلسطينية، لا سيما موقف واحد من أهم الحكام العرب، وهو الملك فيصل بن عبد العزيز الذي أولى هذه القضية جل اهتمامه، وكانت سبباً في مقتله من قبل الدوائر التي لم ترغب في أن تجد تصريحاته مكاناً للتنفيذ على أرض الواقع.

Corresponding author:

- المبحث الأول -

1- موقف الأمير فيصل بن عبد العزيز من القضية الفلسطينية قبل تبوئه العرش:

أسهمت المملكة العربية السعودية بدور مهم في مسيرة الصراع العربي – الصهيوني، وطوال المرحلة التي أعقبت نشأة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام 1948، والمرحلة التي أعقبتها، التي تمتد لقرابة ثلاثة عقود، أخذ دور السعودية أشكالاً متعددة وفق حدود معينة، ومساندة أطراف عربية وفق رؤية محددة لحركة هذه الأطراف، وتوجهاتها السياسية، أو المبادرة لاحتواء الخلافات العربية العربية، وكان ذلك مرتبطاً بطبيعة دور القيادة السياسية فيها، ومدى تفاعلها مع القضية الفلسطينية[1].

لم تشهد المدة التي سبقت تسنم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود[2]، تفاعلاً كبيراً مع القضية الفلسطينية، ويعود السبب في ذلك الى أن الصراع العربي – الصهيوني لم يكن قد تبلور بعد بالصورة التي عليها في المرحلة اللاحقة، كما أن المملكة العربية السعودية لم تكن في الفترة المبكرة من الخمسينيات قد توافرت لديها أسباب الثروة الاقتصادية، كما لم تمتلك أسباب الاستقرار السياسي الداخلي، حيث كان الصراع بين الأخوين فيصل وسعود على أشده[3]، فضلاً على أن توجهات المملكة العربية السعودية لم تكن قد توضحت ملامحها بشكل بارز، إلا في عهد الملك فيصل الذي تولى الحكم من أخيه سعود في أيلول 1964.

تميزت مواقف الملك فيصل من القضية الفلسطينية منذ أن كان ولياً للعرش، فقد اعترض على فرض أحمد الشقيري[4]: نفسه على منظمة التحرير الفلسطينية بدون انتخابات، وقال بهذا الصدد في حديث صحفي " نحن الذين اقترحنا تشكيل الكيان الفلسطيني منذ سنوات عديدة، ولكن أن يفرض شخص واحد على هذا الكيان بدون انتخابات فذلك أمر نرفضه بقوة "[5].

أن اعتراضات الملك فيصل بن عبد العزيز لم تكن الوحيدة من نوعها التي عبر عنها الملك السعودي في تصريحه، وإنما كانت هناك عدة اعتراضات مماثلة طالبت بها أطراف فلسطينية أخرى مثل الهيئة العربية العليا لتحرير فلسطين التي كان يرأسها الحاج محمد أمين الحسيني[6]الذي كانت علاقته طيبة مع المملكة الأردنية الهاشمية، فأصدرت الهيئة بينات عدة أشارت فيها الى موقفها الداعي الى أن " الانتخاب العام القائم على أساس الحرية والحياد والنزاهة هو خير وسيلة لإنشاء الكيان الفلسطيني "[7].

ادعى أحمد الشقيري الى " أن المملكة العربية السعودية قاطعت المؤتمر الوطني الفلسطيني، وأن الفلسطينيين يهمهم أن تؤيدهم الدول العربية كافة في جميع خطواتهم "، فأثارت كلمات الشقيري التساؤلات حول حقيقة الموقف السعودي من قيام الكيان الفلسطيني، فبادرت السفارة السعودية في القدس في الرد على كلمة أحمد الشقيري ببيان جاء فيه : " أن المملكة لم تعارض في يوم من الأيام إنشاء الكيان الفلسطيني، بل كانت وما تزال تساند هذا الكيان بكل إمكاناتها " : واستطرد البيان :

Corresponding author:

" أن المملكة أثارت المقومات الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها، وهذه المقومات لم تتوافر للكيان الحالي " [8].

انحصر اعتراض المملكة العربية السعودية في تجاوز أحمد الشقيري الصلاحيات التي خولها إياه مؤتمر القمة العربي، وهذا لم يكن يعني بأي حال من الأحوال أن تعترض على مبدأ هذا الكيان، ذلك أن المملكة " ترى وتؤمن بأن من حق الشعب الفلسطيني وحده أن يختار ممثليه في هذا الكيان لا أن يفرض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً " [9].

ظل الموقف السعودي على وضعه السابق، الى أن أنعقد مؤتمر القمة العربي الثاني للملوك والرؤساء العرب في المدة من الخامس من أيلول الى العاشر منه عام 1964 في القاهرة، فشرح الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي موقف بلاده بهذا الشأن قائلاً : " أن المملكة العربية السعودية لا تعارض إنشاء الكيان الفلسطيني، وإنما تتحفظ على الطريقة التي تم فيه إنشائه، وأنها تصورت أن تكليف أحمد الشقيري هو تكليف دراسة الموضوع، ليُعد بعدها تقريراً لمؤتمر القمة العربي الثاني للبت فيه "[10] .

ومع ذلك التزمت المملكة العربية السعودية بقرار المؤتمر في تحمل ميزانية جيش التحرير الفلسطيني مشاركة مع الدول العربية الأخرى بنسبة كل منها في ميزانية الجامعة، فضلاً على تقديم مليون دولار الى ميزانية جيش التحرير الفلسطيني دعماً له[11].

وتأكيداً للموقف السعودي أعلن الأمير فيصل، بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة: " أن موقف المملكة من الكيان الفلسطيني هو موقف تأييد دون شك بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأن الموقف السعودي الخاص داخل المؤتمر لا يعدو أن يكون بشأن الإجراءات التي اتخذت لإقامة هذا الكيان "[12].

وبذلك طويت صفحة تاريخية من موقف الأمير فيصل بن عبد العزيز من عملية إنشاء الكيان الفلسطيني، الأمر الذي تم إقراره في مؤتمر القمة العربية الثانية وأصبحت المملكة العربية السعودية ملزمة سياسياً ومالياً بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وما أنبثق عنها من أجهزة سياسية وعسكرية، وتخلت المملكة العربية السعودية عن تحفظاتها تجاه الشقيري كتعبير عن حسن نية القادة السعوديين لاسيما الأمير فيصل شخصياً الذي يعتبره السعوديون أحد رموز السياسة السعودية في المجال العربي[13].

كان الأمير فيصل يمثل المملكة العربية السعودية في المحافل الدولية والعربية، فعندما كان ولياً للعرش ألقى خطاباً في الأمم المتحدة أكد فيه : " أن الشيء الوحيد الذي بدد السلام في المنطقة العربية هو القضية الفلسطينية منذ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين "، وعارض الأمير فيصل تقسيم فلسطين، وعده مؤامرة على القضية الفلسطينية، ورفض قرار التقسيم بكل قوة [14].

وفي القمة العربية الأولى التي عقدت في الإسكندرية عام 1964 نادى الأمير فيصل بضرورة دعم الفلسطينيين، حيث تبرع بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني لتحقيق هذا الهدف[15].

Corresponding author:

- المبحث الثاني -

موقف الملك فيصل من تطورات القضية الفلسطينية بعد تسنمه الحكم

1965 - 1968

شهدت المرحلة ما بين عامي 1965 و1967 أزمة سياسية ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية بسبب تمسك الملك حسين[16]، بالسيادة على الضفة الغربية ونفي حق المنظمة بالسيادة عليها، لأنه لم يكن مقترحاً بأي شكل من أشكال الكيان الفلسطيني، ولم يكن يقبل أصلاً بوجود المنظمة على الأرض الأردنية، وأكد أن ممثلي السلطات الأردنية أرغموا على قبول فكرة أنشاء المنظمة إرغاماً[17].

دعا أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى تجنيد فلسطيني الضفة الغربية وتدريبهم وتزويدهم بالسلاح، الأمر الذي رفضه الملك حسين بن طلال وأكد في خطاب له في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1965 " أنه لن يسمح بتفتيت البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد، وأنه لا تنظيم إلا من خلال الأردن، ولا تجنيد إلا في صفوف القوات المسلحة الأرنية "[18].

وعلى الرغم من الوساطات العربية التي قامت بها جامعة الدول العربية ولقاء الطرفين الفلسطيني والأردني، إلا أن العلاقات بين الجانبين ظلت متوترة ضمنياً، وأن كانت هادئة علنياً، وجاء خطاب الملك حسين في حزيران 1966، ليتهم فيه منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تعاني من طغيان الحزبين المخربين عليها، وأن القائمين عليها " معاول هدم لفلسطين ولوحدة الصف العربي "[19].

كان موقف الملك فيصل من هذه الأزمة الدعوة الى نبذ الخلافات بين المنظمة والمملكة الأردنية الهاشمية ووحدة الصف العربي، والاستعداد لكل ما يطلب من المملكة العربية السعودية أو ما تستوجب المصلحة العربية في سبيل فلسطين وعربها مهما بلغت التضحيات، وأكد الملك فيصل الى أهمية نبذ الخلافات العربية – العربية وذلك على اعتبار أن " مشكلة فلسطين ستظل قائمة طالما أن الخلافات تمزق الحكومات والدول العربية، وأن الواجب الأول هو واجب أبناء فلسطين في أن يوحدوا كلمتهم ويجمعوا شتات شملهم "[20].

وسافر الملك فيصل الى الأردن للقيام بوساطة عربية وترطيب الأجواء بين منظمة التحرير الفلسطينية والملك حسين وشدد البيان المشترك على تمسك الطرفين بمقررات مؤتمر القمة العربية وتوحيد الجهد العربي من أجل فلسطين.[21]

Corresponding author:

كان موقف الملك فيصل مع عقد الدول العربية مؤتمرات القمة العربية وعدم تأجيلها، وعد الملك فيصل توقف لقاءات الرؤساء والملوك العرب وتأجيل مؤتمرات القمة الذي دعت إليه مصر معناه " تجميد للقضية الفلسطينية كلها وإيقافها"[22]

وبدأ في عام 1966 زيادة النشاط السعودي الذي كان يقوده الملك فيصل الأول في المجال الخارجي، وكان ذلك تعبيراً عن عدة أمور متداخلة مع بعضها البعض، فقد تضاءلت المخاوف والأخطار التي أثارتها أحداث اليمن لدى قادة الحكم السعودي، وساد الأسرة السعودية الحاكمة شعور بالثقة في سلامة السياسة السعودية في المجالين الداخلي والخارجي، وقد نتج هذا الشعور عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تميزت به الأوضاع الداخلية الذي حققته البرامج الذي سارت عليها البلاد في مدة حكم الملك فيصل، وإنشاء وتطوير وسائل دفاعها الجوي، وإنشاء قاعدة صاروخية متقدمة على حدودها مع اليمن بمساعدة بريطانيا[23].

بالمقابل دعا الملك فيصل الى تكوين تحالف إسلامي في سبيل دعم القضية الفلسطينية، لأن هذه القضية لا تهم الفلسطينيين وحدهم أو الدول العربية فقط، وإنما هي قضية تهم العالم الإسلامي بأسره، بسبب وجود المقدسات في القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والواجب يقتضي الدفاع عنها من قبل المسلمين والمسيحيين معاً ضد العصابات الصهيونية الغاصبة لأراضيها وشعبها، ودعا الى تحشيد الطاقات لمواجهة الكيان الصهيوني الذي يحاول التوسع على حساب الدول العربية وقد يشن العدوان عليها في أي وقت[24] .

ومثلما توقع الملك فيصل، فقد قام الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران 1967 بعدوان شامل على دول المواجهة بمساعدة ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وعدداً من الدول الغربية، وتمكن من احتلال الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء من مصر وهضبة الجولان من سوريا[25].

شهدت السنوات التي أعقبت هزيمة الخامس من حزيران 1967 تطورات مهمة في سياسة المملكة العربية السعودية ومواقفها إزاء القضية الفلسطينية، وكانت للملك فيصل مواقف مهمة إزاء قضايا مهمة وتصريحات عديدة حول القضية الفلسطينية، ففي موسم الحج عام 1968 خطب الملك فيصل في وفود الحجاج في مكة المكرمة، حيث ذكرهم بفلسطين والقدس ودعاهم للعمل على نجدتها وانقاذها من براثن الصهاينة [26].

وعارض الملك فيصل تقسيم فلسطين ورفض الاعتراف بإسرائيل، مؤكداً أن " إذا كان هناك من يقول إن يقبل العرب بقرارات الأمم المتحدة فعلياً أن نعترف بدولة الصهاينة لأن الأمم المتحدة معترفة بها، فعلينا أن نقبل بتقسيم فلسطين الذي نصت عليه قرارات الأمم المتحدة، وهذا ما لا يمكن أن نقبل به أو نرضى عنه "[27].

Corresponding author:

وبعد هزيمة حزيران 1967 وقف الملك فيصل مع الدول العربية التي خسرت قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، وفي عام 1969 تعرض المسجد الأقصى لعملية حريق مفتعل قام بها أحد الصهاينة المتطرفين، مما حدا بالملك فيصل الى الدعوة العقد مؤتمر قمة إسلامي لإنقاذ الأقصى، ونتج عن هذا الاجتماع إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي المنظمة التي أصبحت – فيما بعد – إحدى أهم روافد الدعم للقضية الفلسطينية[28].

كان للملك فيصل مواقف مهمة إزاء قضايا جوهرية تخص القضية الفلسطينية من قبيل عروبة القدس، ومساندته للتضامن العربي، ودعم الصمود العربي، ونظرته لمفهوم الأمن القومي[29].

أولًا : عروبة القدس :

دافع العاهل السعودي عن عروبة القدس، فلم يترك الملك فيصل مناسبة إلا وأكد فيها ذلك المبدأ وعمل على تقبل القوى الدولية له، بل أنه وصل في إصراره على ذلك أنه رفض فكرة قيام دولة إسلامية غير عربية بالإشراف على مدينة القدس[30].

لقد انبرى الملك فيصل عقب الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة عام 1967، لتأكيد عروبتها وضرورة تخليصها من نيران الاحتلال الصهيوني، فنجده مثلاً يعلن في أواخر ذلك العام في برقية منه الى السيد محمد سرور الصبان الأمين العام للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي: " أننا سنعمل كل ما في وسعنا لإنقاذ فلسطين وتحرير المقدسات الإسلامية ومقاومة كل ما يستهدف تهويد القدس أو صهينتها أو تدويلها والوقوف بقوة وحزم أمام جميع المؤامرات التي ترمي لتصفية القضية الفلسطينية "[31].

وعاد فأكد نفس المعنى في برقية له في منتصف عام 1969 الى السيد روحي الخطيب، أمين القدس، رداً على برقية بخصوص مصادرة الأملاك العربية في مدينة القدس، وذلك حين قال : " أننا على استعداد لبذل كل ما بوسعنا لإنقاذ القدس، ولن نتأخر عن بذل ما بإمكاننا للذود عنها وتحريرها، ولقد كنا ولا نزال على استعداد لحضور مؤتمر قمة إسلامية لتخليص القدس من براثن الصهيونية سائلاً المولى العلي القدير أن يجمع كلمة المسلمين، وأن يوفقنا جميعاً لما نحبه ويرضاه "[32].

وفي 8 تشرين الثاني 1973، زار وزير الخارجية الأمريكي، هنري كيسنجر (Henry) السعودية حيث تباحث مع الملك فيصل في ثلاث نقاط أساسية : النفط، والقدس، والفلسطينيين، وأكدت مصادر صحافية أن الملك أصر على عروبة القدس ورفض تدويلها[33].

وفي 18 من الشهر نفسه، أوضح الملك فيصل أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي يمكنها فرض حل عادل يضمن إعادة حقوق العرب المشروعة في أراضيهم المحتلة وإعطاء الفلسطينيين حقهم المشروع، لأن لا سلام في المنطقة دون تأمين حقوق الفلسطينيين. وأضاف الملك فيصل " إن أي قرار يتوصل إليه الفلسطينيون نحن نؤيده ونتبناه ونسعى لتنفيذه "[34]، كما أنه رفض أن تشرف على مدينة القدس وتديرها

Corresponding author:

دولة غير عربية، كما أوضح أن قطع النفط سيستمر حتى تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية[35].

وعدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الملك فيصل بن عبد العزيز لا يساوم على القضية الفلسطينية وهو شخص ملتزم دينياً، وصعب المراس، وهو يقف بوجه الحلول الاستسلامية ومعوقاً لها[36].

ثانياً : مساندة الملك للتضامن العربي

كان التضامن العربي ونبذ الخلافات هو الطريق الصحيح عند العاهل السعودي لاسترداد فلسطين، وقد عمل مراراً على تأكيد هذا المعنى خصوصاً بعد كارثة حزيران 1967. نذكر في هذا السياق أنه في 10 شباط 1967، استقبل الملك فيصل، عاهل السعودية، الملك حسين ملك الأردن ضمن نطاق المسعى الذي كان يقوم به العاهل الأردني لعقد مؤتمر قمة عربي. وقد ذكرت مصادر في الرياض بأن المحادثات تناولت موضوع عقد مؤتمر القمة بصورة خاصة، وكذلك الشؤون العسكرية. وأضافت هذه المصادر بأن المملكة العربية السعودية متمسكة بجميع التزاماتها العربية[37]. وقد أكد الملك فيصل للعاهل الأردني مساندة السعودية قائلاً له نحن " دوماً الى جانبكم بجميع إمكاناتنا لمواصلة كفاحكم في سبيل تحرير الوطن العربي والأماكن المقدسة وإزالة آثار العدوان " [38].

ومن جهة أخرى أعرب الملك فيصل عن اعتقاده بأن " الفرقة والتفرقة العربية كانت السبب الأكبر لهزيمتنا، وليس هناك شك في أن القوى الاستعمارية ساعدت (إسرائيل) "[39]. وقد جاء ذلك في حديث لمجلة (أوردود) (Orordod) الباكستانية ونقلتها صحيفة الحياة البيروتية. وأضاف الملك أنه " إذا لم تنجح مساعي القوى الكبرى والأمم المتحدة، فإننا سنقوم بحل مشكلتنا بأنفسنا "[40].

وعلى هذا النحو تحركت سياسة الملك فيصل في مساندة التضامن العربي على محورين رئيسين : دعم الصمود العربي عقب هزيمة الخامس من حزيران عام 1967، وتأييد مؤتمرات القمة العربية.

ثالثاً : دعم الصمود العربي

كان الجو العام بعد هزيمة الخامس من حزيران 1967 محبطاً في الأقطار العربية يضغط بشدة لعقد مؤتمر القمة العربي الرابع، فأكد ذلك على أن طروحات الملك فيصل كانت صائبة عندما عارض بشدة فكرة تأجيله وشل أعماله منذ البداية وهكذا انعقد مؤتمر الخرطوم عام 1967 بعد زهاء ثلاثة أشهر من الحرب وكان الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر ممن شهدوه وقادوا أبحاثه ومقرراته[41].

كان أمام مؤتمر الخرطوم [42] أسئلة ضخمة عدة: هل الحرب وحدها هي الوسيلة لإزالة (آثار العدوان) والمحافظة على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، أم تسلك طرق الحلول السياسية للوصول الى هذا الهدف ؟ وهل يستخدم النفط العربي بخاصة الأرصدة العربية بعامة، استخداماً يجعل منها سلاحاً سلبياً، أم أنه من الأفضل استخدامها جميعاً كسلاح إيجابي[43]وهل يقتصر المؤتمر على معالجة قضية العدوان

Corresponding author:

الإسرائيلي، وما يتفرع عنها أم أنه لابد من توسيع أبحاثه وجعلها تشمل المشكلة اليمنية، ما دام حل هذه المشكلة هو الطريق التي يمكن أن تسلك للوصول إلى وحدة الصف العربي[44].

وفي اجتماع واحد جمع بين الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر حلت مشكلة اليمن بالاتفاق على سحب القوات المصرية وأقيمت لجنة عربية أنيطت بها مهمة بذل المساعي لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار في اليمن لكي تزول مسببات النزاع، وتصان الدماء العربية ، ويدعم الصف العربي [45].

وعندما عُقد مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم عام 1967 ليتابع أعماله، كان أمام ما قاله الرئيس عبد الناصر للملوك والرؤساء : أما " أن نسير في طريق الاستسلام أو ان نعيش في طريق النضال الطويل والمرير. وطريق النضال يحتاج إلى إعادة بناء القوات العسكرية مائة بالمائة وبناء القوات العسكرية يحتاج إلى الدعم المالي، لأن مصر أصبحت محرومة من (170) مليون جنيه إسترليني، عماد الجيش المصري وعماد ميزانيته، بعد ان أضاعت (110) ملايين جنيه من دخل قناة السويس، و(40) مليون جنيه من السياحة، و(20) مليون جنيه من آبار بترول سيناء ولكي تصمد مصر، فهي بحاجة إلى (95) مليون جنيه استرليني سنوياً "[46]. واستطرد الرئيس المصري جمال عبد الناصر قائلاً: "عندي في مصر مسؤوليات أخرى غير إعادة البناء العسكري، هي مسؤوليات الشعب المصري الذي يحتاج إلى الغذاء والدواء، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فهذا يعني علينا أن نختار بين أمرين : أما ان نجوع أو نسلم بالواقع. ونحن قادرون على ان نصبر ستة اشهر فقط إذا استمرت الأمور هكذا، ولكي نقاوم الاستسلام فإن علينا تحقيق الصمود الاقتصادي الذي هو الآن الصمود العسكري، وهو أول خطوة في طريق إزالة آثار العدوان " [47].

وعندما تكلم الملك حسين قال : " أن كلام الرئيس عبد الناصر لا يعبر عن واقع الحال في مصر وحدها، بل يعبر عن واقع الحال في الأردن أيضاً ونحن الآن بدون مساعدات ولكي نتمكن من الصمود نحن بحاجة الى (40) مليون جنيه استرليني سنوياً ". وختم كلامه قائلاً : " الأردن لا يستطيع أن يصمد أكثر من شهرين، إذا بقيت حالته على ما غدت عليه " [48].

وكان الملك فيصل أول المستجيبين لهذه المطالب، الأمر الذي أدى الى نجاح مؤتمر قمة الخرطوم وكان له أثره الإيجابي على المؤتمرات اللاحقة.

أعلن الملك فيصل أمام السفراء العرب في الكويت في عام 1968 انه لا خشية على قضية العرب من مرور الزمن، وأننا في انتظار الإشارة على استعداد للبذل بما يعيد للعرب كرامتهم، وتحدث عن مهمة الدكتور يارنج الممثل الدولي الذي كلفته الأمم المتحدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي. فقال : " أننا لا نقبل البتة علينا بالحلول الاستسلامية لأننا أصحاب حق"[49]. وقد أعلن في البيان المشترك الصادر عقب انتهاء مباحثات الملك فيصل وأمير دولة الكويت، إن مسؤولية إزالة آثار العدوان الإسرائيلي تقع على

Corresponding author:

الأمة العربية بكاملها، وإن هذه الأمة أحوج ما تكون إلى المزيد من التشاور وتبادل الرأي في هذه المرحلة[50].

خامساً : تبني مفهوم الأمن القومي العربي

إزاء الخطر الصهيوني الذي استفحل شره بعد هزيمة الخامس من حزيران عام 1967، سعى الملك فيصل بجد وإخلاص إلى وضع المفهوم الجديد للأمن القومي العربي موضع التنفيذ هذا المفهوم الذي تحدث عنه كثيراً ومنذ وقت طويل قبل أحداث 1967، والذي قام على ضرورة نبذ الفرقة وتوحيد الجهود العربية. لذلك كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي التقارب مع مصر، بتوثيق عرى التحالف بين كل من السعودية ومصر، وكان يعتقد ان ذلك سيؤدي الى تكوين أكبر قوة سياسية وعسكرية في المنطقة (عسكرياً واقتصادياً) الأمر الذي مهد لانتصار حرب السادس من أكتوبر / تشرين الأول 1973. أما الخطوة الثانية فكانت تسوية المنازعات العربية وهاتان الخطوتان كانتا – كما برهن التاريخ – أسساً واضحة وقاعدة صلبة على الطريق الصحيح الى فلسطين[51].

مثلت حرب تشرين 1973 أو ما يسمى بالحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة نقطة مضيئة في مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد أسقطت أسطورة " الجيش الصهيوني الذي لا يقهر "، وأدت الى إحداث تغيير جذري في مجموعة الأفكار التي كادت أن تستقر لدى صانعي القرار في الدول الكبرى صاحبة المصالح الحيوية في المنطقة العربية، وهي الأفكار التي قامت في مجملها على قوة إسرائيل مقابل العجز العربي عسكرياً وسياسياً، وإذا بحرب تشرين 1973 تحدث نوعاً من المراجعة الدولية لمثل هذه الأفكار[52].

إن أبرز الأسباب التي قادت الى هذه المراجعة ذلك السلوك العربي الجماعي الذي تواكب مع الحرب، حيث لم تقتصر الحرب على دولتي المواجهة – سوريا ومصر – بل امتد ليشمل تقريباً معظم الدول العربية لتصبح بصورة أو بأخرى شريكة في المعركة ضد (إسرائيل).

على أن الحرب وما أرتبط بها من تضامن عربي، لم تستمر طويلاً، بل بعد أن توقف القتال على الجبهات الرئيسة، - سيناء والجولان – فأخذت الانقسامات العربية تعرف طريقها مرة أخرى، وبصفة خاصة بين الدول العربية الرئيسية في المجهود الحربي والسياسي الذي تعلق بالحرب وهي مصر وسوريا، اللتان شكلت مع المملكة العربية السعودية تكتلاً وصف باسم تكتل (أكتوبر)، وقد أخذت هذه الانقسامات صورة التباين بين القيادتين المصرية والسورية حول مدى الحركة السياسية المرغوب اتخاذها فيما بعد الحرب وكيفية الاستفادة من النتائج والحقائق العسكرية والسياسية التي نشأت بفعل حرب تشرين الأول 1973 [53].

لم يكن الخلاف المصري – السوري بامتداداته العربية والدولية، هو التطور العربي الوحيد الوثيق الصلة بالصراع العربي – الإسرائيلي في هذه المرحلة، إذ عرفت المنطقة العربية تطورات أخرى مثل مسألة

تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني والاعتراف العربي بذلك، وتصاعد الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية ثم بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975[54].

وفي منتصف هذه المرحلة التاريخية، تعرضت المملكة العربية السعودية لحدث داخلي هام، تمثل باغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز، وانتقال السلطة الى الملك خالد والأمير فهد الذي أصبح ولياً للعهد، وقد أثار حادث الاغتيال تساؤلات عديدة عن سياسة القيادة السياسية الخارجية السعودية تجاه الأزمات والقضايا الدولية المختلفة وعن مدى تأثر السياسة الخارجية السعودية بغياب الملك فيصل، الذي كان المخطط الرئيس لهذه السياسة على مدى العقدين الماضيين.

الخاتمة :

اتخذ الملك فيصل بن عبد العزيز بعد توليه العرش من أخيه سعود سياسة مختلفة عن سلفه الذي لم يمتلك شخصية قوية مثله تجاه القضية الفلسطينية، لذلك اختط هذا الملك سياسة مغايرة لما كانت عليه سياسة المملكة العربية السعودية من قبل، فلم يرض بعملية التسوية ودعا المسلمين إلى بذل الجهود لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً والوقوف الى جانبه في كفاحه ضد الصهاينة الغاصبين لأرضه والتأثير على القوى الكبرى وأفهامهم أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين بقدر ما هي قضية إنسانية لشعب شرد من أرضه واغتصبت بلاده عصابات صهيونية مارقة.

أكد الملك فيصل أن سبب هزيمة العرب في الحرب العربية – الصهيونية عام 1967 يعود إلى تشتت الجهود العربية والخلافات بين الأنظمة الحاكمة المختلفة، ودعا إلى أهمية وحدة الجهد العربي وأن تكون أكثر فاعلية، وكان له تصريحاته ومواقفه التي شدد فيها على عدم الانشغال في الصراعات الجانبية وتوجيه الجهود العربية نحو هدف مركزي يقوم على أساس دعم الفلسطينيين وتمكينهم من تحرير بلادهم وإقامة دولتهم المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

لم تغب القدس عن تفكير الملك فيصل بن عبد العزيز، فاكد على عروبتها، ووعد بالصلاة في المسجد الأقصى قبل وفاته، الأمر الذي أثار ضده الدوائر الصهيونية والرجعية التي وجدت في هذا التصريح

Corresponding author:

خطراً على مصالحها وتوجهاتها الرامية إلى بقاء الكيان الصهيوني في أرض فلسطين، وعدم السماح لكائن من كان أن يجرأ على مثل هذا التصريح الذي عد سابقة خطيرة لم يسبق أن صرح حاكم عربي بمثل هذا التصريح النابع من عقلية كانت ترى القضية الفلسطينية وعروبة القدس قضية وجود لا حدود.

ظلت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، فقد كرس كل جهده لها، وجاءت تصريحاته ومواقفه وهي تصب في صالحها، وكان يحث الدول العربية والإسلامية إلى تركيز جهودها المادية والمعنوية لصالح دعم الشعب الفلسطيني ونصرته في المحافل الدولية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة حوله.

حقاً لقد كان موقف الملك فيصل مختلفاً عن مواقف كل الحكام العرب في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، لا بل كان مختلفاً عن مواقف حكام المملكة العربية السعودية الذين تسلموا الحكم قبله أو الذين جاءوا من بعده، لذلك ترك بصمة مؤثرة في موقف بلاده تجاه قضية العرب المركزية ... قضية فلسطين ... وتحسب له بأنه قدم حياته قرباناً لقضية عاشت في ضميره ووجدانه وتفكيره وعقيدته الإسلامية.

الهوامش

(1) خالد الهود، السعودية والصراع العربي – الصهيوني، بيروت، 1999.

(2) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، التسلسل : (311/2640)، تقرير من السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية عن تنازل الملك سعود بن عبد العزيز عن الحكم في 19/ تشرين الثاني /1964، الوثيقة رقم (217).

(3) عبد الله صالح عبد الله الجميلي، السياسة الداخلية للملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود 1964 – 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمية للدراسات العليا، بغداد، 2011.

(4)خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، بيروت، د.ت.

(5)((الرياض)) (جريدة)، المملكة العربية السعودية، 25/ أيار /1964؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1964، بيروت، 1965.

(6) https://www.parestine.studies.org تاريخ الدخول 2025/6/7.

Corresponding author:

(7) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964.

(8)((الجهاد اللبنانية)) (جريدة)، بيروت، 17/ حزيران /1964.

(9) حفظي رشيد مظهور، موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية 1948 – 1968، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمية للدراسات العليا، بغداد، 2016.

(10)الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، المصدر السابق.

(11) ((الأهرام)) (جريدة)، القاهرة، 15/ أيلول /1964 .

(12)الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، المصدر السابق.

(13) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل : (311/4857)، تقرير من السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية في 22/ كانون الأول / 1964، الوثيقة رقم (211).

(14) شاكر عباس، خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في الأمم المتحدة، بيروت، 1972.

(15)أحمد سالم الخلايلة، مؤتمرات القمة العربية ودور المملكة العربية الأردنية فيها 1964 – 1990، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2020.

(16)علي طعمة شجر، المملكة الأردنية الهاشمية في الاستراتيجية البريطانية 1965 – 1990، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2025.

(17) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، بيروت، 1968.

(18)((الرأي العام)) (جريدة)، الكويت، 2/ أيلول /1966؛ ((الحياة)) (جريدة)، بيروت، 4/ تشرين الثاني /1966.

(19)د. ك. و، وملفات البلاط الملكي، التسلسل : (311/4693)، تقرير من المفوضية الملكية العراقية في عمان الى وزارة الخارجية العراقية في 4/ آذار / 1966، الوثيقة رقم (87)..

(20)أحمد سالم الخلايلة، المصدر السابق.

(21) Abdullal M. Sindi, king Faisail and pan Islamism, in: Willard A. Beling (Ed.) king Faisal and the Modernization Saudi Arabia, London, 1980

(22)طالب بحر فياض، العدوان الصهيوني على الأمة العربية في 5 حزيران 1967، بغداد، 1989.

(23)((الحياة)) (جريدة)، 28/ كانون الأول /1968.

(24)أسعد سلومي، قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية 1964 – 1990، بيروت، 1999،

(25). ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل: (311/4690)، تقرير السفارة العراقي في جدة الى وزارة الخارجية العراقية حول حريق الأقصى، في 27/ كانون الأول /1969، الوثيقة رقم (140).

(26)همام إبراهيم أحمد، خطاب الملك فيصل في حجاج بيت الله الحرام عام 1968، الرياض، 1969.

(27)((الرياض)) (جريدة)، المملكة العربية السعودية، 28/ كانون الأول / 1968.

Corresponding author:

(28)((الحياة اللبنانية)) (جريدة)، بيروت، 29/ كانون الأول /1969.

(29)أحمد عبد الله صالح، القضية الفلسطينية في فكر الملك فيصل، بيروت، 1999.

(30)ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة التحديات الصهيوية، بيروت، 1982.

(31)منير العجلاني، عروبة القدس في السياسات العربية، بيروت، 1986.

(32)((الدستور)) (جريدة)، عمان، 29/ حزيران /1969.

(33)Foreign Relations of U. S., Vol.XI, From: Heny Kissinger of State, 8/11/1973.

(34)Foreign Relations of U. S., Vol.XI, From King Faisal, To: Foreign office, 18/11/1973.

(35)أحمد العطار، عروبة القدس في ظل المساومات الدولية، بيروت، 1990.

(36).XI, From: King Faisal, To: Washington, 20/11/1973. .Foreign Relations of U. S., Vol

(37)خليل عبد الوهاب، جلالة الملك فيصل المعظم، بلا، 2001.

(38)حسين عدنان، تطور القضية الفلسطينية في المرحلة الحرجة، بيروت، 1975.

(39) أميل الغوري، أحاديث الملك فيصل عن القضية الفلسطينية، بيروت، 1975..

(40)((الحياة)) (جريدة)، 13/ آذار /1968؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، بيروت، 1971.

(41)محمد حافظ أحمد، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية، بيروت، 1980.

(42)أحمد سالم الخلايلة، المصدر السابق، ص79.

(43)المصدر نفسه ، ص80 .

(44)خليل محمد عباس، موقف الملك فيصل من القضية الفلسطينية، بلا، 1990.

(45)أحمد حمروش، القضايا العربية في طريق الحل، القاهرة، 1990.

(46)عبد الله محمد عباس، مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم عام 1967، بغداد، 1988.

(47)سعيد عبد الله، إزالة آثار العدوان عن مصر، القاهرة، 1990.

(48)علي طعمة شجر، المصدر السابق.

(49)((الرياض)) (جريدة)، المملكة العربية السعودية، 17/ كانون الأول / 1968.

(50)د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، التسلسل : (311/2793)، تقرير من السفارة العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية عن مباحثات الملك فيصل وأمير دولة الكويت في 20/ كانون الأول /1968.

(51)هلال عبد الله، عوامل الانتصار في حرب تشرين 1973، القاهرة، 1992.

Corresponding author:

(52)مصطفى علوي، الأزمة الأمريكية – السوفيتية، بيروت، د.ت، 27—30؛ عبد المنعم سعيد، المفاجأة الاستراتيجية والولايات المتحدة الأمريكية في حرب 1973، القاهرة، 1980، ص83؛ غادة كنفاني، نظرية الأمن الإسرائيلي 1973 – 1983، ((الفكر الاستراتيجي)) (مجلة)، العدد (10)، بيروت، كانون الثاني 1984.

(53)جلال يحيى العظم، موقف الدول العربية من الصراع العربي – الصهيوني، بيروت، 1992.

(54)هلال المراني، المملكة العربية السعودية والصراع العربي – الصهيوني، بيروت، 1989.

Corresponding author: